في مملكة سلمان

الوهابية المقموعة في الداخل حاجة خارجية

منذ تأسيس المملكة السعودية سنة 1932، شكّلت الوهابية الإطار العقائدي والسياسي الحاكم لتحالف السلطة الدينية والسياسية. إلا أن هذا التحالف التاريخي بدأ يتصدع منذ تولي محمد بن سلمان ولاية العهد في يونيو عام 2017، إثر اطاحة خصمه والعقبة الكبرى أمام وصوله الى العرش، أي محمد بن نايف، حيث شرع إبن سلمان في حملة تغييرات راديكالية داخلية طالت المؤسسة الدينية التقليدية، وظهر اتجاه معلن لتفكيك النفوذ الوهابي. غير أن هذا التفكيك اقتصر على الداخل، فيما استمر النظام في دعم ونشر الوهابية في الخارج. وبرغم ترويج النظام السعودي لفكرة التخلي عن الوهابية داخليًا، فإن المشهد الميداني في بعض الدول العربية مثل لبنان وسوريا والعراق يكشف عن استمرار واسع لنشاطات وهابية منظّمة تموَّل من مؤسسات سعودية رسمية أو مدعومة سياسيًا، تهدف إلى نشر الفكر السلفي الوهابي، سواء عبر إرسال الكتب، أو تمويل المدارس الدينية، أو دعم دعاة ومؤسسات إعلامية. فثمة أشكال معاصرة لهذا النشاط، وآلياته، والجهات الداعمة له، وآثاره على البنية الدينية والسياسية في البلدان المستهدفة.

فثمة وهابية داخلية جرى تفكيكها وأخرى تعمل خارج الحدود، لها وظائف وخطط وبرامج ومرتبطة بالنظام السعودي، وقد حضرت بقوة ضمن مشروع المواجهة بين المحور السعودي الاميركي الاسرائيلي في مقابل محور المقاومة.

تفكيك الوهابية في الداخل

تبنى محمد بن سلمان جملة إجرءات داخلية من أجل تقليص دور الوهابية ومؤسساتها ابتغاء تسهيل مشروع رؤية السعودية 2030، وكان من بين تلك الإجراءات المؤسسية:

ـ تقليص صلاحيات "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" منذ 2016.

ـ إعادة هيكلة "هيئة كبار العلماء"، واستبعاد بعض الرؤوس الحامية ورموز الوهابية المتشددة.

ـ إلحاق المؤسسات الدينية بالديوان الملكي مباشرة.

في الوقت نفسه، تبنى النظام السعودي خطابًا جديدًا لزوم التحوّل الاقتصادي والاجتماعي واشتراطات رؤية 2030، فكان الخطاب يقوم على:

ـ تبني خطاب "الإسلام المعتدل"، وإعلان القطيعة مع العقيدة الوهابية، ولكن من دون هوية واضحة لهذا "الاسلام المعتدل" الذي لم يكن مستمدًا من مصادر محدّدة، وإنما جرى صوغه بطريقة تلفيقية.

ـ تخفيض الوهابية الى مرتبة أدنى من الحليف التاريخي، كما تشي تصريحات محمد بن سلمان: "الوهابية ليست سوى تيار من بين تيارات عدة، ولا تمثل الدولة" بحسب مقابلته مع مجلة ذي اتلانتيك سنة 2022.

ـ إلغاء بعض الفتاوى التقليدية، والسماح باختلاط الجنسين، ورفع الحظر عن الموسيقى والترفيه.

أما لناحية الاهداف السياسية، فإن محمد بن سلمان كان يتطلع من وراء تهميش الوهابية وتعطيل مفاعيلها الاجتماعية والإعلامية والثقافية إلى تحقيق الآتي:

ـ تلميع صورة المملكة السعودية لدى الغرب، بعد التشويه الذي لحق بها منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وارتباطها بالارهاب الذي يتغذى على التعاليم الوهابية.

ـ تقليص سلطة التيار الديني المنافس، وتاليًا احتكار السلطة بصورة كاملة.

ـ تهيئة المجتمع لتقبل تحولات اجتماعية واقتصادية جذرية من دون معوقات.

وهابية الخارج بعد 2017

تميّز النشاط الوهابي في المشرق العربي بعد 2017 ببعده الثقافي من خلال:

ـ إرسال الكتب والمطبوعات السلفية والوهابية، حيث تتم طباعة آلاف النسخ من كتب ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب في مطابع سعودية مثل "مجمّع الملك فهد" و"رابطة العالم الإسلامي"، وتُرسل إلى مساجد وجمعيات ومراكز دينية في سوريا ولبنان والعراق ضمن ما يُعرف بمساعدات "نشر العقيدة الصحيحة". وتشمل العناوين المنتشرة: التوحيد، كشف الشبهات، العقيدة الوسطية، الدرر السنية، وغيرها من كتب التأسيس السلفي.

ـ دعم المدارس والمعاهد الدينية، حيث تموّل السعودية أو مؤسساتها الدينية مدارس شرعية و"معاهد القرآن" في مناطق سنية محددة:

في سوريا: خاصة في ريف حلب الشمالي (أعزاز، جرابلس، الباب) ومناطق شمال سوريا عمومًا عبر فصائل تابعة لتركيا لكنها ترتبط عقائديًا بالوهابية.

تقارير ميدانية تشير إلى تمويل منظمات دينية تتبع المنهج الوهابي في إدلب والريف الحلبي. ومن أبرز الجمعيات والبرامج الوهابية هناك: برامج تحفيظ القرآن المرتبطة بجمعيات مثل "مؤسسة البنيان" أو "الرسالة"، وُتدرّس كتب العقيدة السلفية ضمن المنهج.

وتم إدخال كتب محمد بن عبد الوهاب إلى المساجد في المناطق التي تمت السيطرة عليها، خصوصًا في أعزاز والباب. ومن آثار ذلك تغيّر نمط الخطاب الديني نحو التشدد في مسائل العقيدة والتكفير، وإقصاء العلماء التقليديين من حلقات التعليم والفتوى، والذي يؤدي إلى تعزيز الانقسام داخل المجتمعات المحلية بين اتجاهات صوفية وأخرى وهابية.

في لبنان: في السياق التاريخي، ومنذ الثمانينات، ضُخت أموال سعودية في طرابلس وصيدا والبقاع لإنشاء مدارس ومعاهد دينية سلفية. وبعد 2017، تم تحديث هذا النشاط بشكل غير مباشر عبر مؤسسات مدنية ومراكز دراسات دينية تمولها جهات سعودية، ومن بين المؤسسات العاملة: "جمعية الدعوة والإرشاد" و"جمعية القرآن الكريم" في الشمال اللبناني. يشار إلى أن ثمة تواصلًا غير رسمي مع مشايخ سلفيين مثل داعمي المنهج المدخلي والجامي، مع إدماجهم في أنشطة دينية بتمويل خليجي.

ويتم نشر الكتب والمطبوعات الوهابية، فهناك توزيع مجاني لكتب ابن عبد الوهاب وفتاوى اللجنة الدائمة في مكتبات المساجد، كما يتم منح دراسية لطلاب علم من مناطق

مثل عكار وبعلبك للالتحاق بالجمعات الدينية في السعودية مثل الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة وجامعة محمد بن سعود الاسلامية ، إلى جانب المعاهد السلفية المحلية مثل "المعاهد الشرعية السلفية" في طرابلس وعكار وصيدا، وأيضًا "معهد الإمام البخاري" أو "دار الأرقم".

في العراق: خاصة في الموصل والأنبار، وتحت لافتات إغاثية أو تنموية، مع تدريب الأئمة على المناهج السلفية. ويتم التركيز على مدن مثل الموصل، الرمادي، الفلوجة، كركوك، وسامراء، التي تشهد عودة نشاط ديني سلفي بعد انحسار "داعش". وهناك جمعيات ممولة سعوديًا وقطريًا تعمل في الإعمار الديني، لكنها تشترط اتباع منهج "العقيدة السلفية".

وبحسب تقارير أمنية عراقية (2021–2023) تشير إلى تلقي عشرات المساجد دعمًا ماليًا وعينيًا من جهات سعودية باسم الإعمار، إضافة إلى قيام بعثات من طلاب العلم بزيارة السعودية لحضور دورات دينية تنظمها وزارة الشؤون الإسلامية.

أما على مستوى مضامين الخطاب الديني الجديد، فهناك تكثيف للحديث عن "نواقض الإسلام"، "البدع"، "الرد على الروافض"، وهي مصطلحات مركزية في الفكر الوهابي. في المقابل، تراجع حضور المدارس الحنفية والشافعية، مقابل صعود التعليم الديني المبني على كتب ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب.

ـ إرسال الدعاة والوُعّاظ

تعمل "رابطة العالم الإسلامي" و"الندوة العالمية للشباب الإسلامي" على إرسال دعاة شبّان إلى المساجد والقرى النائية، خصوصًا خلال شهر رمضان ومواسم الحج. ويُدرّب هؤلاء على خطاب سلفي محض، يركّز على محاربة التصوّف والبدع، ويعيد إنتاج مفاهيم "الولاء والبراء"، "تحريم التوسل"، و"التكفير الناعم". وتُمنح بعض الجمعيات المحلية مكافآت ومنح لتوظيف هؤلاء الدعاة رسميًا.

ـ التغلغل عبر العمل الإغاثي والدعوي

السعودية توظف العمل الإنساني كغطاء لتوسيع نشاطها العقائدي، من خلال:

ـ توزيع المصاحف وكتب التفسير ذات الصبغة السلفية.

ـ تقديم منح دراسية لمئات الطلاب للدراسة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أو الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

ـ تمويل إعادة بناء المساجد على النموذج السعودي الحديث، وإزالة القباب والزخارف ذات الطابع الصوفي أو المذهبي.

وعليه، وبرغم محاولات النظام السعودي تسويق "الإسلام المعتدل" والانفتاح داخليًا، فإن النشاط الميداني يكشف عن استمرار ضخم وممنهج لدعم الفكر الوهابي في المشرق العربي. عبر أدوات متنوعة تشمل الكتب، الدعاة، المنح الدراسية، والمؤسسات الدينية، تواصل السعودية توجيه عقيدتها إلى المناطق السنّية الهشة في لبنان وسوريا والعراق، بهدف تعزيز نفوذها العقائدي والسياسي، ومنافسة الاتجاهات الإسلامية الأخرى، كالتيارات الصوفية، والمذهبية (الشيعية بدرجة أساسية)، وحتى الإسلام السياسي. وهذا الواقع يُلزم الباحثين وصنّاع القرار بتحليل البعد الديني للسياسة السعودية، والتفريق بين الترويج الداخلي والإستراتيجية العقائدية الخارجية.

تحليل الاستراتيجية السعودية

ـ الوهابية كأداة هيمنة

لم تكن الوهابية مجرد أيديولوجية دينية أو حتى عقيدة خاصة بجماعة، بل كانت تُستخدم لإعادة تشكيل الخريطة العقائدية السنية في العالم الإسلامي. وفي حالات كان يجري استثمارها في الصراعات السياسية، هكذا كانت في مواجهة الناصرية والرئيس جمال عبد الناصر، وتاليًا في اشعال الصراع الطائفي بهدف ضرب النفوذ الايراني في المنطقة والحؤول دون نشوء تحالف إسلامي سني شيعي في مواجهة الاستكبار العالمي.

ـ الازدواجية الوظيفية

منذ إمساك ابن سلمان بمقاليد السلطة، بتنا أمام مشهد مركّب، ربطًا بتبديل الوظيفة السياسية للوهابية:

في الداخل: اعتدال إعلامي وانفتاح اجتماعي.

في الخارج: استمرار دعم الفكر السلفي المتشدد، ولكن بأدوات أكثر نُعومة (الجمعيات، المنح الدراسية، الإعلام).

وأصبحت هناك خطة لإدارة الوهابية في الخارج ومن الخارج، من قبيل إنشاء طبقة من الوعاظ والمشايخ في المهجر يدينون بالولاء للسلطة السعودية، وتسويق الوهابية على أنها النموذج السني الأصيل مقابل التصوف أو التشيع.

الغرب والوهابية..تصالح المصلحة

على الرغم من الآثار التدميرية للوهابية على الأمن في الغرب منذ الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، فإن ثمة تغاضيًا استراتيجيًا مقابل المصالح. نشير الى أنه منذ السبعينات، تغاضت الولايات المتحدة ودول أوروبية عن تصدير السعودية للفكر الوهابي مقابل ضمان إمدادات النفط والتعاون الأمني. وبعد أحداث 11 سبتمبر، وُجهت انتقادات للسعودية لكن لم تتبعها إجراءات ملزمة، رغم أن 15 من 19 من منفذي الهجمات هم من خلفيات سلفية سعودية.
إن ازدواجية الخطاب الغربي تتظهّرفي جانبين:
ـ دعوات متكررة لمحاربة التطرف من جهة، وتوقيع صفقات أسلحة مع الرياض من جهة أخرى.

ـ دعم من حكومات غربية لجمعيات دينية سلفية تتلقى تمويلًا سعوديًا في بعض دول المهجر (بلجيكا، بريطانيا، فرنسا).

على المستويين الاهلي والنيابي، هناك انتقادات شديدة للأيديولوجية التكفيرية التي تصدّرها السعودية في أرجاء العالم، كما يظهر ذلك في:

ـ تقارير صادرة عن مراكز بحثية غربية (RAND, Brookings) تحذّر من الأثر المدمّر للتمويل الديني السعودي.

ـ ضغوط من الكونغرس الأميركي في أعوام 2016 و2019 لمراجعة العلاقة مع السعودية على خلفية ملفات الإرهاب.

الوهابية والمسلمون في الغرب

قبل وصول الوهابية وتغلغلها في الغرب، كانت الجاليات الاسلامية تعتمد على التقاليد الصوفية والمذهبية (الاشعرية كلاميًا والمالكية، الحنفية فقهيًا)، لكن التمويل السعودي دعم تحولًا نحو التدين السلفي النصي، وعليه:

ـ أدى ذلك إلى تغيّر في بنية المساجد، وإقصاء الأئمة التقليديين.

ـ بروز الجيل الثاني من المسلمين المتشددين

ـ اعتماد السلفية الوهابية على خطاب الهوية الصافية والانفصال عن المجتمع الغربي والذي غذّى العزلة، وساهم في تطرف بعض الشباب.

ـ حالات التطرف التي تورط فيها مسلمون من أصول مهاجرة في بلجيكا وفرنسا وألمانيا لها خلفيات في جمعيات أو مساجد مموّلة سعوديًا.

ولا تزال هذه النشاطات قائمة، وإن لم تكن بصورة مباشرة وإنما عبر جمعيات دعوية تحظى بدعم الحكومة السعودية ماليًا وفكريًا وأمنيًا (أي أنها تخضع لتوجيهات أمن الدولة).

إن انتشار الوهابية في الغرب أحدث ردود فعل اجتماعية وسياسية، وكان مسؤولًا بصورة مباشرة عن:

ـ تغذية مشاعر الإسلاموفوبيا في الغرب نتيجة الربط بين الإسلام والتطرّف والارهاب.

ـ ضغوط أمنية على المساجد والجمعيات الإسلامية.

ـ دفع بعض الحكومات (مثل النمسا وفرنسا) إلى سن قوانين تحد من التمويل الأجنبي للمؤسسات الإسلامية.

في ضوء ما سبق، تؤكد الوقائع الميدانية والبيانات الموثقة أن السعودية، رغم خطابها الإصلاحي الداخلي، لم تتخلّ عن الوهابية كأداة نفوذ في الخارج، بل إن هذا التناقض بين الداخل والخارج يكشف عن استراتيجية مزدوجة: إصلاح للواجهة، وتمكين للمضمون السلفي التقليدي خارج الحدود. وهذا ما يطرح تساؤلات حول جدية المشروع الإصلاحي، ويعيد فتح النقاش حول دور السعودية في إعادة إنتاج الفكر المتشدد عالميًا، ومسؤولية الدول الغربية في تسهيل هذا المشروع، بالإضافة إلى الإمكانات القانونية

المتاحة لمساءلة الدولة السعودية دوليًا، والتأثيرات الخطيرة لهذه السياسة على الجاليات المسلمة في المهجر.